: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i26.211

TJFPS

ISSUE 26

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

تحديات العودة لقانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق:

(قبول ، أم رفض)

" Challenges of returning to the law of compulsory military service in Iraq: (acceptance or rejection)"

Dr. Salah Mahdi Hadi [a]
AL-Nahrain University. College of Political Sciences [a]

م.د صلاح مهدي هادي [a] *
جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية [a]

Article info.

Article history:
- Received 30 \9\ 2021
- Accepted 25\10\2021
- Available online :31\12\2021

Keywords:
- The law of non-military service
- compulsory conscription
- reasons and challenges
- acceptance and rejection.

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Developments in the Iraqi internal arena, as well as the regional environment and its potential repercussions on Iraq, impose the necessity of adopting an effective strategy, and taking precautionary measures, to ensure the preservation of Iraq's security and the preservation of its independence and national sovereignty (land, sea, and air). Based on national responsibility and sensing the seriousness of the threats and challenges that are present and expected in the foreseeable future, the Iraqi strategic decision-maker must enact a legislative law to make service in the armed forces compulsory, a step that is seen as a cornerstone in training young people to serve the flag and the nation and strengthen the national spirit and unity in the country. Defending him in times of emergency and crisis.

However, the Iraqi decision-maker faces several challenges to enact such a law, for reasons (political, security, military, logistical, economic, and finally societal).

*Corresponding Author: Dr Salah Mahdi Hadi ,E-Mail: salahmahdi78@yahoo.com
Tel: 009647801945487 , Affiliation: AL-Nahrain University, College of Political Sciences.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 30 \9\ 2021
القبول: 25\10 \ 2021
النشر :31 \ 12 \ 2022

الكلمات المفتاحية:
-قانون الخدمة العسكرية
- التجنيد الاجباري
- الدواعي والتحديات
- القبول والرفض

الخلاصة : تفرض تطورات الساحة الداخلية العراقية ، فضلاً عن البيئة الإقليمية وتداعياتها المحتملة على العراق ضرورة تبني إستراتجية فعالة ، واتخاذ تدابير احترازية ، لضمان الحفاظ على أمن العراق وصون استقلاله وسيادته الوطنية (براً، بحراً ، جواً) . ومن منطلق المسؤولية الوطنية واستشعاراً لخطورة التهديدات والتحديات الماثلة والمتوقعة في المستقبل المنظور ، يجب على صانع القرار الإستراتيجي العراقي سن قانون تشريع لجعل الخدمة في صنوف القوات المسلحة إلزامياً ، وهي خطوة ينظر إليها باعتبارها حجر الزاوية في تدريب الشباب على خدمة العلم والوطن وتعزيز الروح والوحدة الوطنية في الدفاع عنه في أوقات الطوارئ والأزمات .

غير أن صانع القرار العراقي يواجه تحديات عدة لسن هكذا قانون ، ولأسباب (سياسية ، أمنية وعسكرية ، ولوجستية ، واقتصادية ، وأخيراً مجتمعية) .

المقدمة:

بعد أكثر من 17 عاماً على إلغاء (بول بريمر) الحاكم المدني للعراق قانون (الخدمة الإلزامي) بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م ، إذ تمثلت حجج وتبريرات الساسة آنذاك لإلغاء (الخدمة الإلزامية) في مخاوفهم من دور الجيش العراقي وتدخله في السياسة عن طريق سيطرته على السلطة كما حدث في انقلابات أعوام (1936 ، 1941 ، 1958 ، 1963 ، 1968) مستغلين كره شريحة واسعة من الشارع العراقي للتجنيد الإلزامي ، كونه كان مطبقاً وبقوة قبل عام 2003م .

عاد الحديث للعودة إلى (قانون الخدمة والتجنيد الإلزامي) وبضوابط جديدة تضمن تطبيقه، إلا أن الإجابة السريعة لأغلب الجهات السياسية الحاكمة في البلاد، كانت (الرفض)، بحجة عدم عسكرة المجتمع وتدمير شبابه، والثقة موجودة بقدرة جيشه الحالي على الدفاع بوجه الاخطار التي تهدد البلد.

لكن ما جرى في حزيران عام 2014م من انهيار المؤسسة العسكرية بعد سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على عدد من المدن العراقية، واستجابة عشرات الآلاف من الشباب العراقي لفتوى المرجع الديني (علي السيستاني) للقتال ضد التنظيم الإرهابي، كل ذلك أنهى الحديث عن عسكرة المجتمع وغيرها من التبريرات التي تمنع إعادة العمل بقانون (الخدمة الإلزامية). ليبدأ الحديث عن ذلك القانون خلال الأعوام الاخيرة ، مع

وجود تأييد سياسي واجتماعي رغم الأزمات التي يعاني منها العراق ، أهمها (الأزمة المالية) وعدم القدرة على توظيف جيوش العاطلين من العمل في مؤسساته التي يعمل فيها أكثر من (4) مليون شخص ، والحركة الاحتجاجية التي اندلعت في تشرين الأول من عام 2019م وما رافقها من مطالب إصلاحية من ضمنها إصلاح العمل في المؤسسات الأمنية ، جعلت هذه الضرورة الإستراتيجية (الخدمة الإلزامية) تعود إلى الواجهة من جديد ، لكن هذه المرة بدعم برلماني واضح لإقرار قانون (الخدمة الإلزامية) ، لكن بضوابط جديدة .

إشكالية الدراسة : ان واجب الجيش هو الدفاع عن البلاد ، لذلك انظاره نحو الحدود ، يرصد محاولات التجاوز ، ولا يلتفت إلى الوراء نحو الداخل ، لأن أمنه واستقراره مسؤولية المؤسسات الأمنية الداخلية "أجهزة الشرطة" ، لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م ، وقراره بحل الجيش وإلغاء التجنيد الإلزامي ، لم يعد العراق قادراً على الدفاع عن نفسه ضد التهديد الخارجي أو ضبط الأمن الداخلي ، وتعقدت المشكلات الأمنية في العراق بعد الاحتلال بشكل كبير نتيجة السياسات الخاطئة للادارة الأمريكية في هذا المجال ، إذ اضطرت إلى تشكيل وحدات على أنها نواة الجيش العراقي ، لم يتجاوز تسليحها الأسلحة الخفيفة وكلفت بواجبات الأمن الداخلي ، ثم توسع حجم الجيش العراقي إلى العديد من الفرق وبقيت منشغلة بقضايا الأمن الداخلي .

اضعاف المؤسسة العسكرية ، أدى إلى فتح ثغرة كبيرة داخل البنيان العسكري إستغله تنظيم "داعش" عام 2014م لأسقاط مدناً كبرى كالموصل وصلاح الدين والأنبار ، هذا من جانب . ومن جانب آخر وفي ظل غياب التجنيد الإلزامي ارتفعت معدلات الجريمة والمخدرات والتي تكاد تكون مرتفعة عند الشباب "غير المنضبط" ، ناهيك عن حالات التفسخ الأسري والشذوذ الفكري .

إشكالية البحث هو: (ان الحكومة العراقية بعد ان تبنت مشروع قانون خدمة العلم لغرض احالته إلى مجلس النواب العراقي وفقاً للسياقات القانونية المعتمدة من أجل مناقشته تمهيداً لإقراره، جاءت المساعي من لدن بعض القوى السياسية داخل مجلس النواب ، وحتى على مستوى المواطن العراقي ، بين مؤيد ، ورافض لهذا المشروع) ، وتمثل هذه القضية (القبول ، والرفض) إشكالية البحث ، وللتوصل إلى إجابات علمية ومنهجية دقيقة لهذه الإشكالية يتناول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية :

1- ماهي دواعي التجنيد الإلزامي العراقي ؟ .

2- وهل العراق بحاجة إلى المزيد من العسكر ؟ .

3- وكيف يمكن للقانون في حال اقراره ان يخدم المجتمع العراقي ؟ .

4- وماهي التحديات التي يرجح أن تواجه التطبيق الفعال لهذا القانون ؟ .

5- وأخيراً ، كيف ستكون الاراء (المؤيدة ، والمعارضة) لهذا القانون ؟ .

هذه التساؤلات وتلك الجدليات وغيرها الكثير حملته إشكالية البحث .

فرضيـة الدراسـة :

تتأسس فرضية البحث على فكرة مفادها ان الخدمة الإلزامية العسكرية من المفاصل المهمة في بناء الدولة وتشكيل عقيدتها الوطنية ورمزيتها بشكل عام ، والشاب العراقي على وجه الخصوص ، ولكنها تحتاج إلى تنظيم يتفق عليه الجميع لا يتعارض معه . وما يهمنا اليوم اننا بحاجة إلى دراسة تحليلية معمقة لبيان تلك المواقف (المؤيدة ، والرافضة) لهذا القانون .

المطلب الأول : التجنيد الإلزامي العراقي (المفهوم والنشأة)

بصورة عامة التجنيد الإلزامي أو الاجباري هو : (طريقة لاختيار الرجال ، وفي بعض الاحيان النساء للخدمة العسكرية الإلزامية ، ويسمى أيضاَ الخدمة الوطنية) [1].كما يعرف التجنيد الإلزامي على انه : (فرض وواجب وطني معمول به في معظم دول العالم الصغيرة منها أو الكبيرة ، القوية أو الضعيفة ، كلاً حسب متطلبات وضعه) . أما تعريفه وفق المفهوم المستقر في الأدبيات العسكرية ، بمعنى : (التحاق القوى الشبابية ومتوسط العمر في المجتمع بعد إكمال سنوات الدراسة أو ممن بلغ 18 عاماً ولغاية 45 بالخدمة في المؤسسة العسكرية ، لمدة زمنية تختلف من دولة إلى أخرى ، هذه سنوات الخدمة تختلف حسب التحصيل الدراسي سواء أكان تحصيل أبتدائي ، أو ثانوي ، أو جامعي) [2].

([1]) تجنيد إجباري ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AC%D9%86%D9%8A%D8%AF_%D8%A5%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A#cite_note-5

([2]) حمد جاسم محمد ، قانون التجنيد الإلزامي العراقي في الميزان ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : http://fcdrs.com

اما القانون العراقي فقد عرف الخدمة الإلزامية في (المادة أولاً ـ فقرة 1 ، فقرة 2) من قانون الخدمة العسكرية لعام 1969م على انها : (الواجبات المترتبة على كل عراقي من الذكور لم يتجاوز عمره الخامسة والاربعين ، فالخدمة الإلزامية هي الخدمة الفعلية التي يقضيها المكلف في الجيش) [1].

تاريخياً، كان العثمانيون في عهد (عمر باشا) هم أول من أدخل الخدمة الإلزامية العسكرية، والتي رفضته القبائل العراقية الممتدة من محافظة ديالى إلى الفرات الأوسط، إذ نشب حينها عصيان مدني وهجمات أسفرت عن مواجهات دامية بين القبائل العربية العراقية والقوات العثمانية. وعلى الرغم من تلك الاحداث، تمت المصادقة على القرار كقانون ثابت في عهد (مدحت باشا) [2]. الذي قام بعدة أعمال في سبيل انجاح قانون الخدمة العسكرية كبناء المعامل والمصانع العسكرية لصنع الاقمشة العسكرية، فضلاً عن انشاء مدرسة الصنائع للصناع ودار حدادة لتنظيف الأسلحة ومعمل للخبز لتجهيز الجنود والوحدات العسكرية [3]. وفي عام 1909م، صدر قانون جديد للخدمة العسكرية ، إذ أصبحت بموجبه الخدمة اجبارية على (المسلمين، وغير المسلمين) ممن بلغوا الحادية والعشرون من العمر [4].

وفي 1921/1/6م ، قررت سلطات الاحتلال البريطاني وبعد اجتماع مع عدد من الضباط العراقيين تشكيل أول فوج عسكري وطني عراقي سمي بـ (فوج الإمام موسى الكاظم) ، والذي عدّ بمثابة النواة للجيش العراقي [5].

توالت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تنصيب (الملك فيصل الأول 1921 ـ 1933) ملكاً على العراق الاهتمام الكبير بزيادة أعداد المنتسبين وإستحداث وحدات وصنوف جديدة تتناسب مع حجم المخاطر المحدقة بالعراق على الرغم من الاعتراضات الخفية والمعلنة من قوات الاحتلال البريطاني آنذاك ، وفي عهد (الملك غازي الأول 1933 ـ 1939) دخلت الخدمة الإلزامية عام 1935 حيز التنفيذ ، بعد أن وضعت السلطات البريطانية قانون الخدمة الإلزامية باسم (مرسوم إدارة الجيش العراقي) والذي تضمن خليطاً من قانون احكام

([1]) قانون الخدمة العسكرية، منشور في الوقائع العراقية، العدد (1728) في 1969/5/13م .

([2]) لينا الموسوي، جدلية مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2019، ص3.

([3]) ماريه حسن مغتاظ ، التجنيد في العراق 1869 ـ 1935 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005 ، ص36 .

([4]) المصدر نفسه، ص40 .

([5]) التجنيد الإلزامي في العراق مشكلة أم حل؟ ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2021 ، ص3 .

العقوبات والخدمة ، حتى صدر قانون الدفاع الوطني رقم (40) لعام 1938م والذي فرض التجنيد الإلزامي في البلاد ، ثم ألغي بعد ذلك بصدور قانون الخدمة العسكرية رقم (65) لعام 1969م ، والذي استمر بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية لغاية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م [1].

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003/4/9م ، مر الاخير بفترة حرجة رافقها انعدام الرؤية في كيفية إدارة المرحلة الجديدة [2]، والتي كان لها الأثر الواضح على تردي الاوضاع الأمنية ، دون ان ننسى إستراتيجية الفوضى التي أتبعتها الادارة الأمريكية والتي تمثلت بحل المؤسسات العسكرية والأمنية [3]، إذ اتخذت سلطة الائتلاف المؤقت برئاسة (بول بريمر) الحاكم المدني في العراق مجموعة من القرارات ، وكانت أولى تلك القرارات [4]، قرار رقم (2) والذي نص على (حل الجيش العراقي وبعض المؤسسات المرتبطة به) والذي كان يتألف من (365) ألف جندي [5]. مما ولد فراغاً أمنياً هدد الاستقرار السياسي وما زالت اثاره قائمة حتى الوقت الحاضر.

هذا القرار انعكس وبشكل سلبي على إعادة بناء وتشكيل الجيش العراقي الجديد ، ولعل أولى تلك المشاكل هي [6]:

- غياب القيادات، أي ان الجيش العراقي تشكل عن طريق (وحدات الحرس الوطني) وبأشراف الجيش الأمريكي .
- انعدام المهام الاساسية، كون الجيش العراقي اخذ مهام الشرطة في الحفاظ على المدن العراقية .

([1]) فراس جاسم موسى ، تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق من وجهة نظر اجتماعية ونفسية (دراسة ميدانية)، مجلس النواب ، قسم البحوث ، كانون الثاني ، 2019 ، ص3 .

([2]) الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2015 – 2020) ، رئاسة الوزراء جهاز مكافحة الإرهاب ، العراق ، ص26 .

([3]) طالب حسين حافظ ، العنف السياسي في العراق ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد (41) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص115 .

([4]) مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ، العقيدة العسكرية ، بغداد ، نشرت بتاريخ 2015/4/14م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : www.Alnahrain.ia

([5]) علي يوسف ، مقدمات تشكيل الحشد الشعبي : المؤسسات الأمنية في العراق بعد عام 2003 ، من كتاب : الحشد الشعبي : الرهان الأخير ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، بغداد ، 2015 ، ص 39 ـ 40 .

([6]) محمود أحمد عزت ، بناء القوات المسلحة العراقية : اقتراحات عملية ، المؤتمر السنوي لبيت الحكمة ، بناء الدولة ، 18– 19 كانون الثاني 2012م ، ص26 .

- الحالات العديدة من الفساد المالي داخل المؤسسة العسكرية .
- عدم الاهتمام واللامبالاة في ما يخص الدورات التدريبية ، إذ ينظر إلى التدريب على أنه حجر الأساس للقوات المسلحة الحديثة .

بعد ظهور تنظيم "داعش" الإرهابي والتطورات التي حدثت على الساحة الداخلية العراقية منذ عام 2014م، تعالت الاصوات من بعض الكتل والقوى السياسية إلى إعادة العمل بقانون التجنيد الإلزامي العراقي معللة ذلك لعدة عوامل اهما [1]:

1- إعادة اللحمة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي والتي اقتربت من التفكك .

2- حشد "الجهد البشري" لقتال تنظيم "داعش" الإرهابي .

3- استيعاب وإشغال عدد كبير من الشاب العراقي في سني المراهقة لمدة زمنية مؤقتة .

أما اليوم ، فقد قضت أحكام دستور جمهورية العراق لعام 2005م تشريع قانون خدمة العلم ، استناداً إلى أحكام البند ثانياً من المادة (9) من أحكامه ، وعليه صادق مجلس الدفاع بوزارة الدفاع العراقية على مشروع قانون الخدمة العسكرية عام 2016م ، لكنه ولوجود خلافات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية ، لم يشرع إلى الآن [2].

في 2021/8/31م أقرت الحكومة العراقية برئاسة (مصطفى الكاظمي) رئيس الوزراء مشروع قانون للتجنيد العسكري الإلزامي ، وجاء بيان مكتب رئاسة الوزراء : (إن مجلس الوزراء وافق خلال جلسته الأسبوعية في بغداد على "مشروع قانون خدمة العلم" الذي دققه مجلس شورى الدولة ، وإحالته إلى مجلس النواب) . كما عبر (مصطفى الكاظمي) رئيس الوزراء بقوله : (أنجزنا اليوم ما تعهدنا به منذ لحظة تسلمنا المسؤولية أمام شعبنا والتاريخ ، بإقرار خدمة العلم التي ستكرس القيم الوطنية في أبنائنا ، وطرحنا مشروع صندوق الأجيال الذي سيحميهم من الاعتماد الكامل على النفط ، ومعاً ستمضي إلى الانتخابات المبكرة في 2021/10/10م وفاءً للوعد) [3].

([1]) اللواء الركن المتقاعد فؤاد حسين علي ، فكرة التجنيد الالزامي : رؤية واقعية ، نشرت بتاريخ 2020/8/20م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.algardenia.com/maqalat/45648-2020-08-16-12-00-26.html

([2]) فراس جاسم موسى ، تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية ...، مصدر سبق ذكره ، ص3 .

([3]) الخدمة العسكرية في العراق : إلزام أم اختيار ؟ ، اخبار BBC NEWS ، بتاريخ 2021/9/2م .

وأخيراً يمكن القول ، ان التجنيد الاجباري لعب دوراً هاماً في ربط مكونات الشعب العراقي ، إذ جمع في وحدة واحدة جنوداً من مدن ومحافظات مختلفة ، من جنوب العراق إلى شماله ، ومن شرقه إلى غربه . وقد عرف عن الجيش العراقي بصنوفه وتجنيده المهنية العالية منذ بناء الدولة عام 1921 ، إذ تخرج عدد من قادته في أرقى الجامعات والأكاديميات العسكرية البريطانية والأمريكية ، وعلى يد هؤلاء القادة تدرب هؤلاء المكلفين بخدمة العلم [1].

المطلب الثاني : دواعي وتحديات التجنيد الإلزامي العراقي

- **أولاً / دواعي التجنيد الإلزامي العراقي .**

هنالك العديد من الدواعي التي تستوجب من البرلمان العراقي سواء في (دورته الحالية لعام 2021 ، أو الدورات اللاحقة) اعادة الأخذ بنظام الخدمة العسكرية الإلزامية ، أهم تلك الدواعي تتمثل بالتالي [2]:

أولاً / التهديدات الخارجية المستمرة : إذ تشير الوقائع التاريخية والمعاصرة للعراق إلى أن وضعه (الجيو - ستراتيجي) جعله عرضة لمصادر تهديد مستمرة من قبل القوى الدولية والإقليمية المجاورة التي غالباً ما تتنازع النفوذ في المنطقة .

إذ تقتضي المواجهة الفعالة لهذه التهديدات الدائمة أن يمتلك العراق قانون للخدمة الإلزامية يجمع كل اطياف ومكونات الشعب لضمان الولاء والتضحية من أجل صون أمن الوطن والذود عن استقلاله وسلامة أراضيه وحدوده وقت الضرورة .

ثانياً / البيئة الإستراتيجية الدولية والإقليمية : إذ تمر البيئة الإستراتيجية للشرق الأوسط بمتغيرات متسارعة ومستمرة ، تفرز تحديات متجددة على مستوى الأمن الوطني لدول المنطقة بشكل عام والعراق على وجه الخصوص .

([1]) أحمد جمعة ، 100 عام على تشكيل الجيش العراقي .. رحلة الصعود والهبوط في تاريخ المؤسسة العسكرية العريقة، نشرت بتاريخ 2021/1/6م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://www.youm7.com

([2]) الرائد مصطفى عبد الفتاح ، التجنيد الإلزامي ، مجلة (اصداء الذهبية) ، العدد السادس ، بغداد ، 2021، ص 54 ـ 55 كذلك ينظر : محمد بدري عيد ، التجنيد الإلزامي : "الدواعي الإستراتيجية والتحديات الماثلة"، ورقات تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، نشرت بتاريخ 2014/10/27م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410279957176835.html

إذ مرت المنطقة ومنذ اندلاع ما يعرف بـ (ثورات الربيع العربي) بتحولات وتغيرات جوهرية ، القت بتأثيراتها على العراق ، والتي كانت من نتيجتها دخول تنظيم "داعش" الإرهابي عام 2014م الاراضي العراقية.

لذلك يتطلب التعامل الفعال والحاسم مع هذه البيئة الإستراتيجية الإقليمية المضطربة، ضرورة توافر طاقات متجددة ومؤهلة من الشباب العراقي ، يلبي نداء الدفاع عن أمن الوطن ، وهذا ما يوفره التجنيد الإلزامي .

ثالثاً / الايرادات النفطية : فمن المهم استثمار هذه الايرادات في تطوير جيش وطني مؤهل ومجهز بأحدث الأسلحة والتكنولوجيات العسكرية . فالاعتماد على ادخال التكنولوجيا العسكرية المتطورة دون وجود عنصر بشري ماهر ومدرب على استخدامها، يعد نقطة سلبية في سياق التوازن الإستراتيجي السائد حالياً في المنطقة، والذي هو بلا شك ليس في صالح دول المنطقة بشكل عام ، والعراق على وجه الخصوص .

وعلى صعيد آخر ، هنالك مجموعة من الإيجابيات التي يتوقع ان يحققها العراق كدولة في حال أقر نظام الخدمة الإلزامي ، أهمها [1]:

1- **توفير قوة دفاعية ذاتية**، ترتكز إلى عناصر وطنية مدربة ومؤهلة يمكن توظيفها تعبوياً وتكتيكياً لمواجهة إفرازات وتداعيات التحديات الراهنة في الداخل العراقي أو في المنطقة ، إذ سيساهم هذا القانون في ضم شريحة من الشباب ومن مختلف الفئات العمرية المتوسطة إلى المنظومة العسكرية ومؤسساتها ، بما يدعم كفاءة المؤسسات العسكرية بمختلف صنوفها في صد أي عدوان ، فضلاً عن التصدي لأية تهديدات خارجية محتملة .

2- **غرس القيم والخصال الحميدة والوطنية والمجتمعية الرفيعة في نفوس الشاب العراقي المكلف** ، كـ (الانتماء للوطن والتضحية في سبيله ، الانضباط ، تحمل المسؤولية ، دعم الوحدة الوطنية ، الاعتماد على الذات ، حسن استثمار وإدارة الوقت ، وأخيراً احترام القانون) بما يسهم في الحد من بعض الظواهر السلبية التي أخذت تستشري بين أوساط الشاب العراقي في الآونة الأخيرة .

3- **تحقق الانصهار الوطني** ، فالمؤسسة العسكرية تساهم بشكل كبير في بناء شخصية الشاب العراقي ، بعد أن شاعت بينهم حالات الانفلات والضياع بسبب البطالة الكبيرة وسط هذه الشريحة الهامة في المجتمع،

(1) محمد بدري عيد ، التجنيد الإلزامي : "الدواعي الإستراتيجية والتحديات الماثلة" ، مصدر سبق ذكره .

إذ ان الانخراط في التدريب (العسكري ، والمعنوي) يساهم بشكل فاعل في صقل هذه الشخصية ، كما يؤثر بشكل واضح في بناء لحمة وطنية بخلق جو من التقارب بين مكونات الشباب العراقي المتعدد الطوائف، وإزالة الحواجز النفسية بينهم .

4- **اكتساب روح المسؤولية والرجولة** ، والابتعاد عن أجواء الانحراف والمخدرات ، فضلاً عن كونه فرصة لتوعية الشاب العراقي صحياً ومدنياً ، وتعلم المهارات الأخرى .

- **ثانياً / تحديات التجنيد الإلزامي العراقي .**

على الرغم من تأييد الرأي العام في الشارع العراقي للأخذ والعودة بقانون الخدمة الإلزامي لما له من فوائد متوقعة ، إلا أن هناك العديد من التحديات التي يرجح أن تواجه التطبيق الفعال لهذا القانون ، منها :

1- **مدى القدرة الاستيعابية** ، والمتمثلة في وزارة الدفاع ومؤسساتها على استيعاب المتقدمين للخدمة، وتوفير المعسكرات والكوادر التدريبية تتولى تدريب المكلفين والتأهيل اللازم لهم.

2- **العزوف المتوقع** ، من لدن عدد ليس بالقليل من الشاب العراقي .

3- **المعوقات الإدارية والمالية والفنية** ، وفي مقدمتها الحاجة لميزانية ومخصصات مالية كبيرة ، خاصة في المراحل الأولى لتطبيق قانون عودة الخدمة الإلزامي ، إذ ستكون الحاجة ملحة لتوفير البنية الأساسية ، فضلاً عن وسائل الدعم اللوجستي .

ان تخصيص ميزانية ضخمة للخدمة الإلزامية يعد تحدياً كبيراً ، خاصة في ظل الازمة المالية والتقشفية في الانفاق الحكومي العراقي ، نتيجة لتراجع اسعار النفط بسبب جائحة كورونا عام 2020م ، فضلاً عن ارتفاع المديونية الخارجية .

المطلب الثالث : الموقف من قانون الخدمة العسكرية الإلزامي العراقي

يشير استقراء التوجهات العامة لقضية الخدمة الإلزامية في العراق إلى أن مستقبل نجاحه من عدمه يظل مرهوناً بقدرة الدولة على تهيئة الثقافة والوعي المجتمعي بقدسية الأمن ، من لدن مختلف شرائح الرأي العام ، ونخبه فضلاً عن مثقفيه ، وعلى مستوى المواطن العراقي العادي وبخاصة الشباب الناشئ، يردفه توافر مناخ مؤاتٍ للتعامل مع قضايا وأمور وأولويات الأمن الوطني وفي مقدمتها ترسيخ قانون الخدمة والتجنيد الإلزامي ، وبما يؤسس إجماعاً وطنياً بخصوصه ، مما يسهم في حشد طاقات الشباب والكفاءات والموارد والإمكانات الوطنية اللازمة للتنفيذ الكفء والفعال لهذا القانون .

لقد أثار قانون الخدمة العسكرية الإلزامية انقساماً وجدلاً كبيراً بين (مؤيد ، ومعارض) فمنهم من يرى فيه أهمية من تذويب الاصطفاف الطائفي والقومي ، ومنهم من يعتقد أنه سيعيد المآسي تخوفاً من الحروب التي دفع ثمنها المجتمع العراقي ، وكل طرف له مبرراته لقبوله أو رفضه . لذا وجب من الضروري في دراستنا تناول الآراء (المؤيدة ، والمعارضة) لهذا القانون ، وكما يأتي [1]:

أولاً / الآراء المؤيدة لهذا القانون : ان تفحص الآراء المؤيدة لهذا القانون نجد انها تنوعت، اذ أنطلقت من خلال كونه سيعمل على :

1- بناء شخصية الشاب العراقي وإزالة الفوارق الاجتماعية والعرقية والدينية ، والقضاء على الانقسامات الطائفية ويعجل من البناء المجتمعي ، إذ ان تطبيق التجنيد الإلزامي من شأنه أن يزيد شعور المواطن بولائه للوطن ، ولن يقصي أو يهمش أي فئة، فـ (إبن الجنوب سيخدم مع إبن الشمال أو الوسط وسيشتركون سوية في الدفاع عن الوطن، كما ان الشاب الكردي مثلاً سيخدم في البصرة، مما يتيح له التعرف على طبيعتها وتعلم لغة أهلها، وقد تمهد له ظروف الاختلاط والاستمرار في العيش بمحيطها)، بما يعزز التعايش والهوية المشتركتين، فضلاً عن تقليل معدلات الجريمة بسبب ابتعاد شريحة من الشباب في خدمة بلدهم دون أن ننسى حصولهم على مرتبات .

2- ملء الفراغ الدستوري حول قانون خدمة العلم ، إذ نصت المادة (9 ـ أولاً / الفقرة أ) على : (تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي ، بما يراعي توازنها وتمثيلها دون إقصاء أو تهميش ...) ، كما نصت المادة (9 ـ ثانياً) على : (تنظم خدمة العلم بقانون) ، فقد ألقى قرار حل الجيش العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م بظلال سلبية على البلد ، وان القرار المكافئ لحل الجيش العراقي هو إعادة الخدمة الإلزامية وقانون (خدمة العلم) ، لما يعالجه من إعادة التوازن الوطني.

3- هناك اتفاق شبه تام بين الكتل السياسية التي تمثل مختلف الطوائف على إعادة العمل بـ (التجنيد الإلزامي) ، كونه القانون الوحيد القادر على إنهاء المظاهر المسلحة في البلد، مما يؤدي إلى القضاء على التشكيلات والفصائل المسلحة "خارج سيطرة الدولة" .

([1]) حمد جاسم محمد ، قانون التجنيد الإلزامي العراقي في الميزان ، مصدر سبق ذكره .

4- معالجة مشكلة البطالة بين الشباب ، إذ ان قانون (خدمة العلم) له مغزى اقتصادي كونه سيؤهل الشباب، من خلال امتصاصه لزخم البطالة المرتفعة بينهم التي ، وأصبحت احدى معضلات النظام السياسي العراقي .

5- يعمل على زيادة التأهيل المؤسساتي من خلال توفير ملاكات بشرية مؤهلة للدفاع عن العراق ، علاوة على توفير الملاكات الاحتياطية التي سوف تنظم إلى الجيش العراقي ، مما ستسهم في بناء الجيش النوعي المحترم المدرب ، فضلاً عن توفير شباب قوي يمكن الاستفادة منهم في أوقات الطوارئ أو العدوان المفاجئ على البلد ، كما انه "سينهي خوف البعض من عدم وجود مساواة بين المكونات في المؤسسة العسكرية" .

ثانياً / الآراء المعارضة لهذا القانون :

الآراء التي تدافع عن القانون سواء داخل مجلس النواب او على صعيد الشارع العراقي تسوق بعض وجهات النظر التي يمكن أن تبرر إصدار قانون الخدمي الإلزامي ، لكن هناك أراء التي (تعارض هذا القانون) إذ تقدم هي الأخرى الكثير من المبررات ، وترى إن إصدار هكذا قانون وإعادة العمل به لم يعد نافعاً ، كونه وعلى وفق رأيهم قرار غير واقعي ، ولعدة أسباب منها [1]:

1- بالنسبة لتنظيم موضوع التجنيد ، يمكن للشعب ممثلاً بمجالسه التشريعية أن يجعل التجنيد وظيفة احترافية بأجر ، ولها معاهدها المتخصصة ، وتكون مفتوحة للجميع وفق تكافؤ الفرص ، هنا يكون التشريع (إسلامياً) ، أما أن يسنّ بعضهم قانوناً يلزم التجنيد على الأفراد جميعاً ـ فهذا ينافي تشريع الإسلام الذي لا إلزام فيه للمواطنين الأحرار إلا بالعدل والقسط ، وليس من العدل أن تجبر إنساناً على فعل شيء لا يرضاه، كما لا يجوز صياغة قانون يوجب دفع فدية على من لا يريد التجنيد ، فهذا يعني ملكية الدولة للفرد ، إذ توجب عليه التجنيد أو أن يدفع مقابلاً يحرر به من نفسه من قيد التجنيد ، فالدولة هي صناعة بشرية وأداة لخدمة الفرد والشعب ، وليست للتحكم في الفرد والشعب، وبالتالي ليس من حق أي جهة أن تلزم الفرد بالتجنيد أو بدفع فدية أو بدلاً نقدياً عن التجنيد .

([1]) حمد جاسم محمد ، قانون التجنيد الإلزامي العراقي في الميزان ، مصدر سبق ذكره .

ـ كذلك ينظر: مؤيد الطرفي ، إقرار قانون الخدمة الإلزامية في العراق رهن تأمين الإمكانات المادية ، قناة (INEPENDENT) الأخبارية ، بتاريخ 2020/11/4م.

2- ان التجنيد الإلزامي يعني عودة "عسكرة المجتمع" ، فضلاً عن انه يؤدي إلى تعطيل العقول الشابة بأمور بعيدة عن الإبداع والتقدم ، إذ تجعل الشباب يكرس همه إلى خدمته الإلزامية ، دون التفكير بأمور أخرى تفيد المجتمع .

3- عودة العمل بمفهوم (الكم) على حساب (النوع) ، ستكون كلفه النهائية أعلى والعائد منه أقل.

4- وجود عدد من التشكيلات العسكرية خارج نطاق الجيش العراقي ، إذ يضم العراق اليوم على عدد من التشكيلات العسكرية التي تحمل السلاح وغير تابعة للجيش العراقي كـ ("الحشد الشعبي" بتشكيلاته المختلفة، و "البيشمركة" الكردية ـ المعترف بها رسمياً من قبل الدستور العراقي كقوة محلية ـ فهي جيش خاص بإقليم كردستان العراق ولا تأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة العراقية ، فضلاً عن مقاتلين العشائر في المحافظات "السنية" الذين يقاتلون ضد تنظيم "داعش"، بمعنى هنالك عدد كافي من المقاتلين المرابطين على جبهات القتال ، ليبرز لنا التساؤل : (ماهو موقف القانون من عناصر هذه التشكيلات ؟ ، هل سيتم دمجها مع الجيش العراقي أم يتم حلها في حال اقرار قانون الخدمة الإلزامي ؟ ، هل سيخدم المواطن الكردي في صفوف الجيش العراقي أم ضمن صفوف قوات البيشمركة ؟) .

5- إقرار قانون التجنيد الإلزامي سوف يفتح الباب للمجموعات المسلحة بان تقوم هي الأخرى بفرض التجنيد الإجباري على المناطق الخاضعة لسيطرتها ، فتحدث "محرقة" وقودها الجنود المكلفين بالقهر والاجبار من قبل الطرفين .

6- ميزانية العراق والوضع المالي حالياً لايمكن ان يجند هذا العدد من الجنود ، كون عملية التجنيد لفئات عمرية تقدر أعدادها بالملايين من بين القادرين على العمل في العراق سيتطلب الكثير من الاحتياجات، اهمها تخصيصات مالية كبيرة لتهيئة (مراكز تدريب وايواء ، ونقل وتجهيز ، وتوفير مرتبات تكفي لمعيشة عوائلهم ، فضلاً عن توفير السلاح اللازم لهم) ، إذ يخشى البعض من إن السير بالتجنيد الإلزامي بدون توفر الأموال الكافية مطلع كل شهر عندما تحين استحقاقات دفع رواتب الموظفين العاملين في القطاع العام ، من الممكن أن يؤثر على اغلب الجنود الذين لا يملكون أجرة النقل إلى وحداتهم أوعودتهم لمنازلهم بكرامة ، إذ لايزال الفساد متفشياً في مرافق الدولة ومؤسساتها ، ولا يمكن تزكية وتنزيه مؤسسة معينة من ذلك كلياً ، ومن الظلم لجيل الشباب أن يكلف بخدمة إلزامية قبل اجتثاث الفساد وبحزم شديد . ويقدم الجدول رقم (1) الحاجة (

الفنية، والمالية وبالدولار الأمريكي) لوزارة الدفاع العراقية في حال تم تشريع قانون الخدمة الإلزامية العسكرية، وكما هو موضح في الجدول رقم (1) .

جدول (1)

يوضح صورة أولية تخمينية للحاجات الاساسية التي يحتاجها تطبيق قانون الخدمة الإلزامية

ت	الحاجات الفنية والادارية	التكاليف بالدولار الأمريكي
1	البنية التحتية (تأهيل المعسكرات) تكاليف اعداد 7 معسكرات	9،526،197 مليون دولار
2	الأسلحة	6،934،630 مليون دولار
3	الأليات كالعجلات وغيرها	14،718،907 مليون دولار
4	الأجهزة المكتبية	40،950 ألف دولار
5	التجهيزات العسكرية والمواد الثابتة واللوازم كالملابس العسكرية والخوذ والقبعات والأحذية العسكرية وغيرها	71،747،039 مليون دولار
6	أجهزة الاتصالات	140،826 ألف دولار
7	راتب الجندي المكلف هذا الراتب ليس ثابتاً لكل جندي فقد يزيد بحسب مؤهلات الجندي من ناحية الشهادة والاختصاص	450،000 ألف بـ (الدينار العراقي)

الجدول من أعداد الباحث اعتماداً على المصدر الآتي :

- فراس جاسم موسى ، الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق من وجهة نظر وزارة الدفاع، مجلس النواب ، قسم البحوث ، شباط ، 2019 ، ص3 .

لذا فما الجدوى الاقتصادية المترتبة على تسويق تلك الفئات العمرية التي تقدر بالملايين والقادرة على العمل والانتاج وزجهم في معسكرات لا تعود بأي مردود مالي، بل تستهلك المزيد من الرواتب ، والنفقات العسكرية ، فضلاً عن إعاشة ؟ ، كيف يمكن حل مشكلة البطالة وتعطل سوق العمل ، وأحادية المورد

الاقتصادي بإضافة المزيد من الأعباء على القطاع العام ، لكن في هذه المرة جانبه العسكري غير المنتج [1]. أخيراً ، في حال الاصرار على هذا القانون ستضاف أعباء عجز في الميزانية تنهك اقتصاد البلد ، وتتسبب في وجود مشاكل أخرى تضاف إلى المشاكل الموجودة في الوقت الراهن .

7- أغلبية الشباب العراقي حالياً يعملون بمشاريع صغيرة بالكاد توفر لهم ولأسرهم قوتاً يومياً ، وانخراطهم لعام كامل في الخدمة العسكرية يعني دماراً لهذه المشاريع ، فضلاً عن استغناء ارباب العمل عن خدمات البعض الأخر .

8- من المستحيل تطبيق الخدمة الإلزامية على كافة المواطنين في البلاد ، خاصة وان "إقليم كردستان" العراق يملك قوات عسكرية نظامية "كاملة العدة والعدد" ، وهو سوف لن يسمح للسلطة الاتحادية ان تتحكم بهذه القوات، فضلاً عن ان المناطق التي تحررت من تنظيم "داعش" الإرهابي غير مستعدة للخضوع إلى قوانين السلطة الاتحادية ، لأن اغلبها مهجر ويأمل للعودة لبيوتهم وأعمارها لتوفير العيش الكريم لعوائلهم ، وبهذا مقياس نسبة الاستجابة ستكون محدودة جداً ، وقد تتخذ الحكومة إجراءات عقابية قاسية وظالمة لفرض الخدمة الإلزامية ، عندها سيجري التهرب بطريقة فردية أو شاملة وبحجج مختلفة، وفي هذا ظلم للآخرين .

9- العراق لايعاني نقصاً في عدد الجنود ، إذ يبلغ تعداده (310) ألف موزعين على نحو (14) فرقة عسكرية، فضلاً عن الاحصاءات الدولية التي تشير ان تعداد القوات العراقية بمختلف صنوفها العسكرية أكثر من (700) فرد مسلح ، موزعين على مختلف الصنوف من : (وزارة الداخلية ، والأمن الوطني، وجهاز المخابرات والحشد الشعبي) [2]. عليه سيكون إضافة أعداد من المكلفين عبئ على المنظومة العسكرية والإدارية ، كونها تمثل إضافات لا حاجة لها في الواقع .

10- زيادة الانقسام بين إفراد المجتمع بدلاً من تماسكه، لأن فرض الخدمة الإلزامية بالقوة وإصدار تشريعات قد تعفي البعض بحجج واهية، كـ (ابناء المسؤولين ، أو دفع البدل) ، يسبب غضب شعبي آخر يضاف إلى غضب الشارع من سوء الإدارة وانتشار الفساد المالي والإداري في العراق [3].

([1]) التجنيد الإلزامي في العراق مشكلة أم حل ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص6 .

([2]) أحمد الدباغ ، بعد 18 عاماً على إعادة تشكيله .. هل يعاني الجيش العراقي الشيخوخة ، قناة (الجزيرة) الأخبارية ، بتاريخ 2021/6/19م .

([3]) حمد جاسم محمد ، قانون التجنيد الإلزامي العراقي في الميزان ، مصدر سبق ذكره .

11- في عصر الديموقراطية غير المقيدة ووسائل التواصل الاجتماعي ، على عكس الشباب في الأوقات السابقة ، ميالين للمطالبة بحقوقهم من خلال التظاهر ، كما ان البعض منهم مشاعرهم الوطنية ضعيفة ، لذا فإن التحاق اعداد كبيرة منهم في ضوء قانون التجنيد الإلزامي ومع أي قصور اتجاه (أرزاقهم ، أو الزيادة في التدريب والواجبات) ، قد يدفعهم إلى التظاهر والتمرد داخل وحداتهم ومراكزهم العسكرية ، وهذا ما يتعارض مع الضوابط والقيم والقوانين العسكرية [1].

12- وعلى صعيد آخر ، تخلق طبيعة المؤسسات والوحدات العسكرية في كل دول العالم ، أنسان غير اجتماعي ، تنحصر حياته في تلقي الأوامر من الضباط الأعلى مرتبة ، فضلاً عن العيش بقسوة مع عدم قدرته على ممارسة أي عمل آخر ذو جدوى اقتصادية ، الأمر الذي يجعلهم غير قادرين على الاندماج الاجتماعي في أغلب الأحيان ، فالحياة ليست معسكراً ، وتتطلب أموراً أكثر بكثير من الانضباط العسكري القاسي ، الصلد ، غير العاطفي ، وغير المنتج . ومما لم يلتفت له دعاة الانضباط الذي سيبني الشخصية ، تاريخ العسكرة في الجيش العراقي الذي خلف للبلد تشوهات وحالات نفسية لايزال أبناؤه يعانون من وطأتها عليهم . كونها ولدت إنساناً عراقياً (قلقاً ، غير مستقر ، ميال للشك ، ينفعل بسرعة ، يفضل الحلول العنيفة على الحوار) ، دون أن ننسى المزيد من العسكرة والتدريب على السلاح في بلد ينفلت فيه السلاح سيعني المزيد من المشاكل والاخطار [2].

([1]) اللواء الركن المتقاعد فؤاد حسين علي ، فكرة التجنيد الالزامي : رؤية واقعية ، مصدر سبق ذكره .

([2]) التجنيد الإلزامي في العراق مشكلة أم حل ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص8 .

الخاتمة :

من هنا يمكن القول ، إن قانون التجنيد الإلزامي العراقي بإيجابياته وسلبياته ، يبقى "ضرورة إستراتيجية" وحاجة ملحة ومستمرة للعراق كونه يقع في بيئة إستراتيجية ساخنة ، وبجوار جيران طامعين فيه وبثرواته كونه "قلب" الشرق الأوسط النابض بالطاقة . لكن يتبين ان إعادة العمل وبتشريع جديد لهذا القانون ، لا يخدم بناء الدولة في الوقت الراهن ، بل على العكس يعيقها اقتصادياً وإدارياً ، لذا فإن تأجيل مناقشته سيكون خياراً صائباً في الوقت الراهن ، فالأمر يتطلب موافقة نيابية يصعب تحقيقها في غضون انتهاء الدورة الحالية لمجلس النواب العراقي وانتخابات 2021/10/10م .

Conclusion:

it can be said that the Iraqi compulsory conscription law, with its pros and cons, remains a "strategic necessity" and an urgent and ongoing need for Iraq, given its location in a volatile strategic environment, alongside neighboring countries coveting its resources, as it is the "heart" of the energy-throbbing Middle East. However, it becomes apparent that reintroducing this law with new legislation does not currently serve the state-building process. On the contrary, it hinders it economically and administratively. Therefore, postponing its discussion is a prudent option for now. The matter requires parliamentary approval that is difficult to achieve within the current session of the Iraqi Parliament and the elections on 10/10/2021.

الاستنتاجات :

1- إن ظروف العراق (السياسية ، الإدارية ، وحتى العامل النفسي) ليست مناسبة عملياً للعمل مع فلسفة التجنيد الإلزامي في الوقت الحاضر .

2- في حال سن وتنفيذ القانون ، فالسلبيات تفوق الايجابيات .

3- الوضع السياسي والأمني غير مناسب لسن هذا القانون في الوقت الراهن .

4- في حال شرع هذا القانون فإنه سيواجه تمرد وممانعة من لدن شعبنا في "إقليم كوردستان" بشكل خاص ، فضلاً عن المناطق النائية والمعزولة وأبناء الريف العراقي بشكل عام .

5- هذا القانون إذا شرع ، سيفتح باب للفساد يصعب أغلاقه .

التوصيات :

نذكر هنا مجموعة من التوصيات ، أهما :

1- قبل العودة للتجنيد الالزامي ، يجب على القوى السياسية في مجلس النواب العراقي ، إعادة تفعيل المشاريع المعطلة منذ عام 2003 والتي ستضمن تنويع الاقتصاد العراقي ، فضلاً عن تنشيط القطاع الخاص والذي سيضمن بدوره فرص عمل لعدد كبير من الشباب العراقي ، وزجهم في وظائف مختلفة ذات مردود اقتصادي .

2- تأجيل مناقشة القانون إلى وقت آخر يتناسب مع عملية الوضع الراهن .

3- اشراك الهيئات العلمية والعسكرية والاكاديمية في مؤتمرات وورش عمل تعد من لدن مراكز البحوث الحكومية لمناقشة الموضوع وتحديد سبل التعامل معه .

4- تفعيل مراكز (التدريب المهني العسكري) التابعة لوزارة الدفاع ، الخاص بـ (العجلات، والمعادن والأسلحة ، والكهرباء والمخابرة) ، وهو ما يضمن الآتي :

- خلق فرص عمل كبيرة .
- وجود ضبط نظامي في هذه المعسكرات التي يتدرب بها الشباب على مهن مختلفة مستدامة وذات عائد ومردود اقتصادي .
- جمع الشباب ومن مختلف المحافظات العراقية في معسكرات موحدة، وهو ما يلبي الادعاء الكامن خلف التجنيد الإلزامي .

5- الاستفادة من مشروع (إنعاش وادي الرافدين) الذي رفعه برهم صالح رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/6/5م [1]، والذي لايزال موضع نقاش وجدل في مجلس الوزراء، فمن خلاله يمكن العمل على ربطه بمعسكرات التدريب المهني التي يمكن أن تركز على القطاع الزراعي فضلاً عن انعاش الثروة الحيوانية ، بما يسهم بخلق الكثير من فرص العمل للشباب ، دون أن ننسى العوائد الاقتصادية التي ستنتج عن هذا المشروع .

(1) في يوم البيئة العالمي : إنعاش وادي الرافدين لمصلحة المنطقة ، صحيفة (الشرق الأوسط) ، نشرت بتاريخ 2021/6/5م .

المصادر :

(1) تجنيد إجباري ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AC%D9%86%D9%8A%D8%AF_%D8%A5%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A#cite_note-5

(2) حمد جاسم محمد ، قانون التجنيد الإلزامي العراقي في الميزان ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : http://fcdrs.com

(3) قانون الخدمة العسكرية ، منشور في الوقائع العراقية ، العدد (1728) في 1969/5/13م .

(4) لينا الموسوي ، جدلية مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، 2019 ، ص3 .

(5) ماريه حسن مغتاظ ، التجنيد في العراق 1869 ـ 1935 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص36 .

(6) المصدر نفسه ، ص40 .

(7) التجنيد الإلزامي في العراق مشكلة أم حل ؟ ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2021 ، ص3.

(8) د.فراس جاسم موسى ، تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق من وجهة نظر اجتماعية ونفسية (دراسة ميدانية) ، مجلس النواب ، قسم البحوث ، كانون الثاني ، 2019 ، ص3 .

(9) الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2015 – 2020) ، رئاسة الوزراء جهاز مكافحة الإرهاب ، العراق، ص26 .

(10) طالب حسين حافظ ، العنف السياسي في العراق ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد (41) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص115 .

(11) مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ، العقيدة العسكرية ، بغداد ، نشرت بتاريخ 2015/4/14م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : www.Alnahrain.ia

(12) علي يوسف ، مقدمات تشكيل الحشد الشعبي : المؤسسات الأمنية في العراق بعد عام 2003 ، من كتاب: الحشد الشعبي : الرهان الأخير ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، بغداد ، 2015 ، ص 39 . 40.

(13) محمود أحمد عزت ، بناء القوات المسلحة العراقية : اقتراحات عملية ، المؤتمر السنوي لبيت الحكمة ، بناء الدولة ، 18–19 كانون الثاني 2012م ، ص26 .

(14) اللواء الركن المتقاعد فؤاد حسين علي ، فكرة التجنيد الالزامي : رؤية واقعية ، نشرت بتاريخ 2020/8/20م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.algardenia.com/maqalat/45648-2020-08-16-12-00-26.html

(15) د.فراس جاسم موسى ، تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق من وجهة نظر اجتماعية ونفسية (دراسة ميدانية) ، مصدر سبق ذكره ، ص3 .

(16) الخدمة العسكرية في العراق : إلزام أم اختيار ؟ ، اخبار NEWS BBC ، بتاريخ 2021/9/2م .

(17) أحمد جمعة ، 100 عام على تشكيل الجيش العراقي .. رحلة الصعود والهبوط في تاريخ المؤسسة العسكرية العريقة ، نشرت بتاريخ 2021/1/6م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.youm7.com

(18) الرائد مصطفى عبد الفتاح ، التجنيد الإلزامي ، مجلة (اصداء الذهبية) ، العدد السادس ، بغداد ، 2021 ، ص 54 ـ 55 . – كذلك ينظر : محمد بدري عيد ، التجنيد الإلزامي : "الدواعي الإستراتيجية والتحديات الماثلة" ، ورقات تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، نشرت بتاريخ 2014/10/27م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410279957176835.html

(19) محمد بدري عيد ، التجنيد الإلزامي : "الدواعي الإستراتيجية والتحديات الماثلة" ، مصدر سبق ذكره .

(20) حمد جاسم محمد ، قانون التجنيد الإلزامي العراقي في الميزان ، مصدر سبق ذكره .

(21) المصدر نفسه .

كذلك ينظر: مؤيد الطرفي ، إقرار قانون الخدمة الإلزامية في العراق رهن تأمين الإمكانات المادية ، قناة (INEPENDENT) الأخبارية ، بتاريخ 2020/11/4م.

(22) التجنيد الإلزامي في العراق مشكلة أم حل ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص6 .

(23) أحمد الدباغ ، بعد 18 عاماً على إعادة تشكيله .. هل يعاني الجيش العراقي الشيخوخة ، قناة (الجزيرة) الأخبارية ، بتاريخ 2021/6/19م .

(24) حمد جاسم محمد ، قانون التجنيد الإلزامي العراقي في الميزان ، مصدر سبق ذكره .

(25) اللواء الركن المتقاعد فؤاد حسين علي ، فكرة التجنيد الالزامي : رؤية واقعية ، مصدر سبق ذكره .

(26) التجنيد الإلزامي في العراق مشكلة أم حل ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص8 .

(27) في يوم البيئة العالمي : إنعاش وادي الرافدين لمصلحة المنطقة ، صحيفة (الشرق الأوسط) ، نشرت بتاريخ 2021/6/5م

Sources:

(1) Compulsory conscription, Wikipedia, the free encyclopedia, International Information Network (Internet), at:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AC%D9%86%D9%8A%D8%AF_%D8%A5%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A#cite_note-5
(2) Hamad Jassim Muhammad, The Iraqi Compulsory Conscription Law in the Balance, Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, International Information Network (Internet) at: http://fcdrs.com
(3) Military Service Law, published in the Iraqi Gazette, Issue (1728) on 5/13/1969 A.D.
(4) Lina Al-Musawi, The Controversy of the Draft Compulsory Military Service Law in Iraq, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2019, p. 3.
(5) Mariah Hassan Mughtaz, Recruitment in Iraq 1869-1935, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2005, p. 36.
(6) Same source, p. 40.
(7) Compulsory conscription in Iraq, a problem or a solution? , Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2021, p. 3.
(8) Dr. Firas Jassim Musa, Implementing compulsory military service in Iraq from a social and psychological point of view (field study), House of Representatives, Research Department, January, 2019, p. 3.
(9) The Iraqi Counter-Terrorism Strategy (2015-2020), Prime Minister's Office, Counter-Terrorism Service, Iraq, p. 26.
(10) Talib Hussein Hafez, Political Violence in Iraq, Journal of International Studies, Issue (41), Center for International Studies, University of Baghdad, 2009, p. 115.

(11) Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Military Doctrine, Baghdad, published on 4/14/2015 AD, International Information Network (Internet) at the website: www.Alnahrain.ia
(12) Ali Youssef, Introductions to the Formation of the Popular Mobilization Forces: Security Institutions in Iraq after 2003, from the book: The Popular Mobilization Forces: The Last Bet, My Country Center for Strategic Studies and Research, Baghdad, 2015, pp. 39-40.
(13) Mahmoud Ahmed Ezzat, Building the Iraqi Armed Forces: Practical Suggestions, Annual Conference of the House of Wisdom, Building the State, January 18-19, 2012 AD, p. 26.
(14) Retired Major General Fouad Hussein Ali, The Idea of Compulsory Conscription: A Realistic Vision, published on 8/20/2020 AD, International Information Network (Internet) at the website: https://www.algardenia.com/maqalat/45648-2020- 08-16-12-00-26.html
(15) Dr. Firas Jassim Musa, Implementing compulsory military service in Iraq from a social and psychological point of view (field study), previously mentioned source, p. 3.
(16) Military service in Iraq: obligatory or optional? BBC NEWS, dated 2/9/2021 AD.
(17) Ahmed Jumaa, 100 years since the formation of the Iraqi army...a journey of ups and downs in the history of the ancient military institution, published on 1/6/2021 AD, International Information Network (Internet) at the website: https://www.youm7.com
(18) Major Mustafa Abdel Fattah, compulsory conscription, (Golden Echoes) magazine, issue six, Baghdad, 2021, pp. 54-55. - Also see: Muhammad Badri Eid, Compulsory Conscription: "Strategic Reasons and Present Challenges," Analytical Papers, Al Jazeera Center for Studies, published on 10/27/2014 AD, International Information Network (Internet) at the website: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410279957176835.html
(19) Muhammad Badri Eid, Compulsory Conscription: "Strategic Reasons and Present Challenges," previously mentioned source.
(20) Hamad Jassim Muhammad, The Iraqi Compulsory Conscription Law in the Balance, previously mentioned source.
(21) Same source.
Also see: Muayyad Al-Tarfi, Approval of the Compulsory Service Law in Iraq Subject to Securing Financial Capabilities, (INEPENDENT) News Channel, dated 11/4/2020 AD.
(22) Compulsory conscription in Iraq, a problem or a solution? Source previously mentioned, p. 6.
(23) Ahmed Al-Dabbagh, 18 years after its restructuring... Is the Iraqi army suffering from aging? Al-Jazeera News Channel, dated 6/19/2021 AD.
(24) Hamad Jassim Muhammad, The Iraqi Compulsory Conscription Law in the Balance, a previously mentioned source.
(25) Retired Major General Fouad Hussein Ali, the idea of compulsory conscription: a realistic vision, a previously mentioned source.
(26) Compulsory conscription in Iraq, a problem or a solution? Source previously mentioned, p. 8.
(27) On World Environment Day: Reviving Mesopotamia for the benefit of the region, Al-Sharq Al-Awsat newspaper, published on 6/5/2021 AD.